العدد (2589)
السنة العاشرة - الاربعاء
(12) أيلول 2012

طالبوا بعقد مؤتمر موسع قبيل الدخول للمنظمة

برلمانيون وخبراء لـ (المدى): تفعيل القوانين الداعمة للاقتصاد يسهم بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية

□ بغداد/ حسام السعدي

مقر الأمانة العامة لمنظمة التجارةالعالمية (ارشيف)

دعا عدد من النواب والخبراء الاقتصاد الى تهيئة الارضية المناسبة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية من خلال تفعيل حزمة من القوانين الاقتصادية كالتعريفة الجمركية وحماية المستهلك ودعم القطاعات الاقتصادية الاخرى .

وأكدوا في احاديثهم لـ(المدى) على اهمية عقد مؤتمر اقتصادي موسع يضم نخبة من الخبراء والمتخصصين في المجال الاقتصادي لمناقشة كيفية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتحقيق المكاسب الدولية من خلال وضع الآليات والخطط للنهوض بالقطاعات الاقتصادية وخلق تنمية مستدامة في البلد لكي يكون العراق عنصراً مهماً وفعالاً في المنظمة.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب عبدالعباس شياع: ان انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية تتطلب تطبيق جملة من المعايير التي تكيف الاقتصاد الوطني من الناحية القانونية وتحتاج ايضاً الى الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد ليجعل العراق مؤهلاً بان يكون عضوا دائميا في المنظمة.

واوضح شياع في تصريح لـ(المدى) ان الامانة العامة لمجلس الوزراء شكلت لجنة مشتركة مع اللجنة الاقتصادية النيابية لمتابعة كيفية انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، مؤكداً هناك جهد استثنائي يُبذل سواء من مجلس الوزراء او النواب لإكمال الاجراءات القانونية المطلوبة للحصول على العضوية في المنظمة الدولية.

واشار الى ان ايجابيات الانضمام في هذه المنظمة تمنح الامتيازات العالية للدول المنضمة اليها وتجعل لهم حصانة وتزكية وتكيّف وضعهم الاقتصادي والسياسي والقانوني وفق المعايير الدولية، اضافة الى ان مجرد انضمام العراق اليها فانها ستعطي اشارة الى الدول الاخرى بان العراق مهيأً للاستثمار ولاستقبال الشركات العالمية الرصينة ومهيّأ للتبادل التجاري مع أية دولة وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية، بينما سلبيات الانضمام تتلخص بتقييد العراق باتفاقيات اقتصادية معينة وتكبل البلد ربما رسوماً جمركية عالية.

وقد عينت منظمة التجارة العالمية رئيساً لفريق العمل المعني بإدارة مفاوضات انضمام العراق إليها. وأعلن رئيس المجلس العام للمنظمة، أن سفيرة كولومبيا ستكون رئيسة مفاوضات انضمام العراق. وسترأس السفيرة فريق العمل الذي سيضع المطالب التجارية متعددة الأطراف تمهيداً لدخول العراق الى المنظمة.

وتقدم العراق بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في ٣٠ أيلول ٢٠٠٤، مصحوباً بدعم أميركي قوي، ما جعل المجلس العام للمنظمة يوافق على الطلب في الأسبوع التالي لتقديمه، ويؤسس في ١٣ كانون الأول من العام نفسه فريق عمل لبحث شروط انضمامه، علماً ان منظمة التجارة سجلت في هاتين الخطوتين أقصر فترتين في مراحل قبول طلب انضمام بلد معين وتشكيل فريق عمل لبحث انضمامه، في تاريخها. وعلى الرغم من أن فريق العمل شُكل نهاية ٢٠٠٤، إلا أن رئاسة الفريق بقيت شاغرة في العامين الماضيين حتى تعيين سفيرة كولومبيا .

من جانبه اكد استاذ مادة الاقتصاد في الجامعة المستنصرية سالم البياتي لـ(المدى) ان موضوع انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية تعد من المواضيع الشائكة والمعقدة لانها تشترط على البلدان بان تكون مؤهلة تماماً للانضمام من خلال تفعيل قطاعاتها الاقتصادية سواء الصناعية او الزراعية وحتى السياحية والتجارية وتحتاج الى استقرار اقتصادي تام، مشيراً الى ان العراق الان لا يستطيع ان ينتج شيئاً وجميع قطاعاته معطلة فيحتاج الى وقت كاف للانضمام.

واضاف البياتي: عندما يدخل العراق الى منظمة التجارة العالمية سيفتح ابوابه باتجاه واحد وهذا حتما سيؤثر على النهضة الصناعية في البلد، لذا نحن نحتاج الى بناء داخلي لقطاعاتنا وتكون لنا زراعة متطورة وصناعة ذات مستوى عال، ومن جانب آخر نحتاج الى تشريعات قانونيةً داعمة ومؤسسات رقابية والى خبرات حقيقية لتوظيفها في خدمة الاقتصاد الوطني.

ودعا الحكومة الى توفير الارضية الملائمة للانضمام الى هذه المنظمة لكسب الامتيازات العالمية في المجال التجاري.

من جهته أكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية سلمان الموسوي أن العراق سينضم قريبا إلى منظمة التجارة العالمية، منتقداً مَن يطالب بعدم الانضمام الى المنظمة.

وأضاف الموسوي في بيان صحفي له: أن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية أمر في غاية الأهمية وسيحصل قريبا ، مبينا أن «هناك مَن يدّعي إن الانضمام إلى هذه المنظمة يحمل العراق تبعات لكنه لا يعلم ان ذلك سيكون محفزاً له نحو تحسين وضعه الاقتصادي إضافة إلى انه سيكون طرفا في رسم السياسيات الاقتصادية العالمية لا مراقبا فقط».

وتابع الموسوي أنه «كان من المفترض أن يكون العراق من الأعضاء الدائمين في المنظمة قبل سنتين لأنه عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية منذ اكثر من خمس سنوات، وبالتالي ستكون له امتيازات وعليه مسؤوليات».

وأوضح الموسوي أن «المنظمة طلبت من العراق أن يتقدم بخطوات جادة في هذا المجال وان يكون بيئة جاذبة للاستثمار من خلال تشريع مجموعة من القوانين التي من ضمنها قانونا التعرفة الكمركية وحماية المستهلك من الاحتكار»، مضيفا أن «تطبيق هذه الشروط سيجعل العراق مستعدا للانضمام الى المنظمة العالمية التي تحوي أكثر من ١٥٠ دولة».

واشار الى ان هناك من يدعي ان الانضمام الى هذه المنظمة يحملِ العراق تبعات لكنه لا يعلم ان ذلك سيكون محفزا له نحو تحسين وضعه الاقتصادي اضافة الى انه سيكون طرفاً في رسم السياسيات الاقتصادية العالمية لا مراقباً فقط.

ولكن بعض الخبراء اقترح عقد مؤتمر اقتصادي بشأن إمكانية دخول العراق الى منظمة التجارة العالمية وتحديد الآليات التي تؤهله للانضمام إليها، حيث أشار الخبير الاقتصادي عبدالرحمن النجم الى أن شروط الانضمام تتطلب وجود تنمية في جميع القطاعات الاقتصادية.

وقال النجم في تصريحات صحفية إن «العراق يحتاج ما يقارب (١٠ - ١٥) سنة لكي يكون مؤهلاً للانضمام في منظمة التجارة العالمية نتيجة سوء البُنى التحتية وزيادة كلف الإنتاج وشح المواد الأولية الداخلة في الصناعة المحلية، فضلاً عن ضعف منافسة المنتجات المحلية للأجنبية».

وأضاف «يجب عقد مؤتمر اقتصادي موسع يضم نخبة من الخبراء والمتخصصين في المجال الاقتصادي لمناقشة كيفية انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتحقيق المكاسب الدولية من خلال وضع الآليات والخطط للنهوض بالقطاعات الاقتصادية وخلق تنمية مستدامة في البلد».

وأشار الى أن «التجارة العالمية تعترف بالمنافسة والعراق اليوم يفتقر الى السلع المحلية التي بإمكانها منافسة السلع الاجنبية، نتيجة لتوقف معامله الصناعية وتدهور بُناه التحتية».

يذكر ان منظمة التجارة العالمية تأسست في عام ١٩٩٥، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أُنشئت في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وهدفها الاساس هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وحرية.

وتشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من (١٤٠) عضوا يمثلون أكثر من (٩٠٪) من التجارة العالمية.

برلمانية سابقة تدعو وزارة التخطيط إلى توزيع القروض على الفقراء بالتساوي

□ بغداد /المدى

دعت عضو مجلس النواب السابق ألاء السعدون وزارة التخطيط الى توزيع قروضها على الفقراء بالتساوي بين جميع محافظات العراق.

وذكرت السعدون في بيان نقلته وكالة كل العراق[اين] أن"وزارة التخطيط قامت بالتعاون مع البنك الدولي بوضع ستراتيجية للتخفيف من الفقر في العراق"، مشيرة الى وجود دراسة وضعت محاور عدة للتخفيف من الفقر ومن ضمنها القروض الصغيرة المعفاة من الفوائد ، وهذه خصصت فقط لسبع محافظات باعتبارها الأشد فقرا في العراق ، والمفروض إن تكون مثل هذه القروض مباحة إلى جميع الفقراء في العراق وليس إلى محافظة من دون أخرى".

واضافت إن" ستراتيجية الفقر بنيت دراستها على بيانات حصلت عليها في سنة ٢٠٠٧ ، وهذه البيانات تحتاج إلى تحديث خاصة بعد الأحداث التي تعرضت إليها جميع المحافظات من إعمال إرهابية غيّرت خارطة الفقر في العراق" .

وشددت السعدون على " ضرورة تحديث المعلومات والإحصاءات لستراتيجية الفقر والاعتماد على إحصائيات ٢٠١٢ ، منوهة أن ذلك يشمل جميع المحافظات بهذه القروض الصغيرة ، خاصة وان التسديد فيها على مدى ثماني سنوات ، كما أنها معفية من الفوائد الربوية التي تمنع عددا كبيرا من المواطنين من الاستفادة منها" .

وكانت وزارة التخطيط قد خصصت ٨٤ مليار دينار لدعم مشروع صندوق القروض الصغيرة للفقراء الذي تنفذه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، حيث قال المدير العام التنفيذي لستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر نجلاء علي مراد إن " اللجنة الفنية لستراتيجية التخفيف من الفقر وضعت الضوابط والآليات المناسبة لتنفيذ برنامج الإقراض للفقراء في سبع محافظات هي الأكثر فقرا

ارتفاع مؤشر التضخم السنوي لشهر آب الماضي بنسبة 7 %

□ بغداد /المدى

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن ارتفاع مؤشر التضخم السنوي في العراق خلال شهر أب الماضي بنسبة ٧٪، عازية السبب إلى ارتفاع أسعار الإيجارات للوحدات السكنية والتعليم في عموم البلاد الأمر الذي أدى إلى تأثر التضخم بهذا الارتفاع، فيما أشارت إلى أن معدل التضخم الشهري للشهر الماضي ارتفع هو الآخر ليصل الى ٢,٨ ٪.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي في بيان صحفي إن "الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط أنجز تقرير التضخم لشهر آب الماضي، على أساس جمع البيانات ميدانيا عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك من عينة مختارة من منافذ البيع في محافظات العراق كافة"، مبينا أن "هذه المعدلات تحتسب من السلع والخدمات التي تشمل الغذائية والإيجار والنقل والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها مما يقتنيه المستهلك".

وأضاف الهنداوي أن "مؤشرات التضخم السنوي للفترة من شهر آب ٢٠١١ لغاية شهر آب من العام الحالي ٢٠١٢ قد ارتفعت بنسبة ٧٪"، مشيرا إلى أن "ارتفاع التضخم السنوي يعود لارتفاع أسعار قسم السكن بمعدل ١٠ ٪ مقارنة بأسعاره في شهر آب ٢٠١١ بسبب ارتفاع أسعار إيجارات الدور السكنية بمعدل ١٣,٢ ٪".

وتابع الهنداوي أن "مؤشرات التضخم لشهر آب الماضي ارتفعت لتصل الى ٢,٨٪ مقارنة بشهر تموز الماضي بسبب تأثرها بارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية لاسيما أسعار الخضراوات والفواكه التي ارتفعت بنسبة تصل الى نحو ٨٪".

وأشار الهنداوي إلى أن "قسم فرعية الوقود (البنزين والنفط والغاز) شهدت أسعارها ارتفاعا خلال شهر آب ٢٠١٢ بمعدل ٥,٧٪ مقارنة بالشهر السابق بسبب ارتفاع أسعار الغاز السائل ونتيجة لارتفاع أسعارها في منطقة كردستان بمعدل ٢,٨٪ وفي منطقة الوسط بمعدل ٨,٧٪ وفي منطقة الجنوب بمعدل ٥,٥٪، فيما سجلت أسعار هذه المجموعة ارتفاعا بمعدل ٥,٢٪ مقارنة بأسعارها في شهر آب ٢٠١١".

وكانت وزارة التخطيط قد أعلنت في شهر آب الماضي، عن ارتفاع مؤشر التضخم لشهر تموز في العراق بنسبة ٠,٣ بالمائة كما بينت ارتفاع التضخم السنوي لشهر تموز لعام ٢٠١٢ وبنسبة ٥,٧ بالمائة مقارنة بشهر تموز عام ٢٠١١.

وأعلن الجهاز المركز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خلال كانون الثاني الماضي ٢٠١٢، أنه سيباشر باستخدام المكننة في جمع الأسعار المختلفة وبأوقات زمنية محددة، بدلاً من الاستمارة الورقية المعمول بها سابقاً، مؤكداً أن ذلك سيسهم في سرعة جمع الأسعار ودقتها، وتصحيح احتسابها في حال وجود أخطاء.

يذكر أن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، يختص بعمليات الإحصاء المختلفة على صعيد البلاد، ومن أهم إعماله القيام بالتعدادات العامة للسكان والمساكن، والقيام بالعمليات الإحصائية المتعلقة بجميع المجالات (الزراعية والصناعية وغيرهما)، إضافة إلى جمع وتوحيد وإعداد وتحليل وتلخيص نتائج العمليات الإحصائية كلياً أو جزئيا.

اكتشاف نفطي جديد في كردستان

□ بغداد /متابعة المدى

أعلنت الشركة النرويجية [DNO] عن اكتشافها للنفط الخام في اقليم كردستان ، وذكر بيان للشركة التي مقرها في العاصمة النرويجية اوسلو انها اكتشفت النفط على عمق ألفي متر في التكوين بخمي باقليم كردستان " مشيرة الى " أنه ينبغي إجراء مزيد من الاختبارات على البئر بينينان-٣ لتقييم الاكتشاف ".

وتعد شركة [DNO] النرويجية إحدى الشركات النفطية العاملة التي تعاقدت مع حكومة اقليم كردستان واعترضت عليه الحكومة الاتحادية في بغداد .واعلنت الشركة النرويجية في ٢٤ من تموز الماضي عن توصلها لاتفاق دائم مع حكومة اقليم كردستان بشأن المدفوعات النفطية .

كما اعلنت الشركة في ١٧ من آب الماضي خسارتها لأكثر من ثلاثين مليون دولار في الربع الثاني من العام الحالي ٢٠١٢ بسبب اعمالها في اقليم كردستان .

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٤,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤٠٠٠ آلاف دينار
برتقال	١٠٠٠ الف دينار
موز	١٠٠٠ الف دينار
تفاح	١٠٠٠ الف دينار
عنب	١,٥٠٠ الف دينار
تمر رطب	٢٠٠٠ الف دينار
بطاطة	٢٠٠٠ الف دينار
طماطة	٧٥٠ الف دينار

اسعار المواد الانشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار	١١٢٤	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١١٣	دولار
الخام الامريكي	٩٦,١٥	دولاراً